E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TECH/2002/WG.1/26
15 July 2002
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في الدول العربية
واللجنة الاستشارية للتطوير العلمي والتكنولوجي – الاجتماع الأول
بيروت ١٦-١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢

دراسة حالة:
جوانب من التجربة السورية الحديثة
في استخدام التقنية في التشغيل لخلق فرص العمل

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

[illegible]2

[illegible]ION

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الإسكوا.

02-0437

دراسة حالة:
جوانب من التجربة السورية الحديثة
في استخدام التقنية في التشغيل لخلق فرص العمل

إعداد
د. حسين مرهج العماش#
المدير العام
هيئة مكافحة البطالة
دمشق، الجمهورية العربية السورية

١ - حجم البطالة في سورية

تقدر الإحصاءات الرسمية نسبة البطالة في سورية بحوالي ٩% من قوة العمل عام ٢٠٠٠. ألا أن الانتقادات على هذه التقديرات كثيرة لأسباب كثيرة منها انه لا يوجد إحصاء فعلي لقوة العمل بالمعنى الاقتصادي، ولا يوجد تصنيف اقتصادي دقيق للنشاطات الهامشية بعيدا عن النشاط الإنتاجي المألوف، بالإضافة إلي سيطرة النشاطات الزراعية والموسمية بأساليب تقليدية التي تعتبر مخزونا هائلا للبطالة في الريف. ويضع بعض الاقتصاديين نسبة البطالة بين ١٥% إلي ٢٠% في السنوات الأخيرة.

إن حالة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، أدى إلى ارتفاع في نسبة البطالة بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من القوانين الجديدة المشجعة للاستثمار، خاصة القانون ١٠ للاستثمار، فإن ذلك لم يؤد إلى توظيفات هامة بالحجم المأمول. وإذا ما أضفنا الخلل القائم بين المتغيرات الاقتصادية وبين المتغيرات الديموغرافية يمكننا القول أن معدلات النمو الاقتصادي كانت منخفضة وتراوحت بين ٥% عام ١٩٩٥ و٢% عام ٢٠٠١. وقد تأثرت سلبا بسبب معدل النمو السكاني المرتفعة والمقدرة بحوالي ٢,٤% سنويا. ونزامن ذلك بتأمين فرص عمل كان معظمها ذا طابع إداري مقارنة بفرص عمل حقيقية إنتاجية تساهم في رفع القيمة المضافة .

كل ذلك أدى لأن تواجه سورية ازدياد عدد العاطلين بصورة سافرة إلي حوالي ٤٢٧ ألف متعطل كما تشير بيانات مكاتب التشغيل عام ٢٠٠٢. ويشكل الشباب نسبة ٧٢% منهم. وقد تكون البطالة بالمعنى الاقتصادي أعلى من هذه الأرقام وقد تتراوح بين ١٥% إلى ٢٠% من مجموع القوى العاملة فيما لو قللت العمالة الداخلة في القطاع الهامشي. لقد أصبحت نسب البطالة تمثل تحديا اجتماعيا قبل أن تكون هدرا اقتصاديا لموارد بشرية أنفقت عليها الدولة كثيرا. وأصبحت في مقدمة أولويات مسيرة التطوير والتحديث التي يقودها الرئيس بشار الأسد. وكان من إحدى ثمارها إصدار القانون رقم ٧١ لعام ٢٠٠١ كمساهمة من الدولة في تخفيف حدة البطالة في إطار مؤسسي تنفيذي المتضمن إحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، والتي هي بطبيعة وظيفتها ومهمتها هيئة إنمائية للاستثمار في التشغيل والتنمية الوطنية.

٢-مشروع هيئة مكافحة البطالة

أ- الرسالة والمهمة:
تعتبر آلية هيئة مكافحة البطالة بمثابة جسر للثقة بين المواطن العاطل عن العمل ووطنه. فهي تتبنى المساهمة في حل مشكلته الاجتماعية في البطالة في إطار اقتصادي قابل للاستمرار والنمو. وتدعو الهيئة الفرد للمبادرة بالتفكير بالعمل الحر المستقل لمستقبله ولمستقبل أسرته، بعيدا عن الوظيفة الحكومية، حسب قدرته ومهارته في أي نشاط يراه منتجا ومربحا، في إطار رؤية إنمائية للمجتمع تراعي المزايا النسبية والاختلافات البيئية والاحتياجات الخدمية في كافة أنحاء القطر.

والدولة في هذا المجال سوف تمد رعايتها، وليست مراقبتها فقط، إلى المنتجين في القطاع الخاص. ولا تقتصر رعاية الدولة على مؤسسات القطاع العام كما في شكلها المعهود وإنما ستقدم الدولة أيضا ذات الرعاية من حيث التمويل الميسر بفائدة منخفضة وفترات سداد طويلة مع فترات راحة وشروط اقراضية ميسرة اكثر مما متاح في السوق المصرفية. ويضاف إلى ذلك خدمات التدريب والتأهيل والمتابعة لفعاليات القطاع الخاص الممولة من قبل الهيئة خلال كافة مراحل المشروع الصغير.

ويمثل يوم ٨ كانون الأول ٢٠٠١، وهو اليوم الذي اصدر فيه السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٧١ لعام ٢٠٠١ والمتضمن إحداث هيئة مكافحة البطالة يوما وطنيا خاصا للعاطلين عن العمل الذين يرنون إلى العيش بكرامة ورغد في وطنهم سورية. ويعبر إصدار هذا القانون عن تجسيد عميق لوعي السيد الرئيس الأسد بمشكلة البحث عن فرص العمل الجديدة التي تواجه الخريجين العاطلين عن العمل، من أبناء وشباب الوطن ممن تعثر بهم الحظ والزمن. وترمز الصيغة الجديدة التي صممت بها الهيئة والمهام الموكلة إليها عن منظور واقعي يترجم فهم السيد الرئيس الأسد لاحتياجات المستقبل التي يتطلبها الاقتصاد السوري ودور القطاع الخاص فيه لمساهمة شرائحه الاجتماعية من كافة أرجاء الوطن.

ويستند تحقيق احتياجات خلق فرص العمل الجديدة اللازمة إلى أهمية توفير الظروف القانونية، والإمكانيات المالية، والمبادرات التنظيمية المعاصرة التي تسرع من عمليات الاستثمار في القطاع الخاص في المشروعات الصغيرة للعاطلين عن العمل، وفي تمويل مشروعات البنية الأساسية والخدمية المولدة لفرص عمل جديدة، تواكب طلب العمل عليها، وتساند قدرة الاقتصاد إلى التنوع والحداثة، كما تساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ذوي الحاجة في المناطق النائية والريفية، وكل المناطق ذات الاحتياجات أو التطلعات الخاصة بظروفها.

وتسعى الهيئة، لان تكون قدوة في أدائها، ومبدعة في أساليب استثماراتها وتنظيمها، ومحفزا لجهود وطنية أخرى من القطاع الخاص

ترفد جهود التنمية في بلادنا. وفي ذات الوقت فهي تسعى لتهيئة كافة الوسائل وتعبئة كافة الإمكانيات الممكنة والمتاحة لتحقيق هدفها وهو توفير اكبر عدد من فرص العمل وصولا إلى الهدف المعلن بخلق حوالي ٤٤٠ ألف فرصة عمل جديدة، بإنفاق حوالي ٥٠ مليار ليرة سورية خلال الخمس سنوات القادمة. انه عمل منظم للوصول إلى أمل مخطط بعناية اكثر مما هو حلم عابر. ومهما حققت الهيئة تجاه هذا الهدف الكبير فان إنجازها هذا سيؤسس لمرحلة مشرقة مزدهرة قادمة في مستقبل سورية.

ب- كيف تعمل الهيئة

الهيئة هي هيئة إنمائية استثمارية عامة وذات شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً. وتتوجه في نشاطها إلى الاستثمار في التشغيل والتنمية. وهي تهدف إلى تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار المنتج طويل الأمد لتوفير فرص عمل دائمة في القطاع الخاص للمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة لمحدودي الدخل، والمشاركة في جهود وتقوية تكامل عناصر التنمية الاقتصادية لضمان مستقبل افضل لسورية.

يتولى إدارة الهيئة جهاز إداري مهني صغير العدد وعالي الكفاءة يقوده المدير العام ويعاونه عدد من المديرين في دمشق والمحافظات. وتنفذ الهيئة برامجها ومشاريعها من خلال جهات وسيطة (كفليه ومنفذه) مثل الجهات الحكومية، والإدارات المحلية، والجمعيات والمنظمات المهنية، والمؤسسات العامة. وهي بهذا تمثل راس الهرم التنظيمي الذي يقوم على اختيار المسارات السريعة من الجهات الوسيطة المؤهلة للوصل من خلالها إلى الأفراد العاطلين عن العمل في كافة المناطق والنشاطات المستهدفة.

تأتي موارد الهيئة من مصدرين رئيسيين، الأول هو التمويل الخارجي على شكل منح أو قروض تقدمها المؤسسات والمنظمات الإنمائية العربية والدولية والحكومات الصديقة، والثاني هو من مساهمة الحكومة السورية من الموازنة العامة للدولة، ومن المصادر المؤسسية الوطنية. وتستخدم القروض في تمويل مشروعات الأنشطة الإنتاجية على شكل قروض مستردة ويتم تدويرها مرة أخرى. أما موارد المنح فيتم استخدامها في تمويل المشاريع التي تستهدف تنمية البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجا بما يحسن من مستواها المعيشي. وتقدر قيمة الموارد المتوقع تخصيصها بحوالي ٥٠ مليار ليرة سورية (حوالي ١٠٠٠مليون دولار). ويتوقع أن يشكل التمويل الخارجي حوالي ٧٥% بينما يشكل التمويل الوطني حوالي ٢٥% من استثمارات الهيئة.

ج- مسارات تخفيف البطالة:

إن نظرة استشرافية لواقع البطالة وخطة الدولة بالنهوض الاقتصادي في ظل مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية في تنمية الوطن وفي المساهمة في إيجاد فرص عمل دائمة ومنتجة يستوجب وضع الرؤية في مسارين متتابعين، ومتكاملين، لمواجهة مشكلة البطالة في سورية هما:

١- المسار الآني العاجل:

وهو تصور مرحلي ذو طبيعة طارئة مستعجلة يهدف إلى معالجة المشكلة القائمة حالياً وفق خطة استثمارية في التشغيل والتنمية تؤدي إلى امتصاص أكبر عدد ممكن من مخزون البطالة الحالية. وهذه الخطة تقوم على دفع العاطلين إلى المبادرة والمشاركة في عملية التنمية الوطنية بشكل مباشر من خلال إنشاء وتنويع وتوسيع مشروعاتهم الصغيرة في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية. وهذا سيضمن مشاركة شريحة واسعة من الأفراد في النشاط الخاص بتوجيه وتدريب وتأهيل ودعم ومتابعة من الهيئة بما يزيد من الطاقة الإنتاجية والاستيعابية للاقتصاد السوري ويوسع السوق المحلية.

ولربما تكون أهم النتائج المباشرة هي خلق فرص عمل جديدة لهؤلاء الأفراد الذين تضمهم قوائم مكاتب التشغيل، وتحسين دخولهم، ودخول الأسر الريفية التي أصبحت بعيدة بصورة أو بأخرى عن المشاركة في النشاط الإنتاجي والاستهلاكي. ومما يعزز إمكانية تحقيق أكثر من مجرد هذه الأهداف الرقمية أن خطة الهيئة تشتمل على التعرف على الاحتياجات العاجلة من المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في المناطق النائية والفقيرة وتمويلها بحيث تتكامل مع جهود الأفراد في سبيل إنجاح مشروعاتهم ومساهماتهم. أن هذا المسار في التدفقات النقدية للهيئة سوف يتجنب إحداث أي ارتفاع في معدل التضخم وذلك لارتباط هذا الإنفاق بالإنتاجية والدخل نتيجة للعلاقة المباشرة بين (العاطل- المنتج الجديد) وبين مشروعه الممول من قبل الهيئة.

٢- المسار الاستراتيجي طويل الأمد:

وهو تصور تنموي بعيد المدى، يهدف إلى تأسيس بنية تحتية جديدة وشبكة متكاملة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستطيع بفاعلية السوق الخاصة، واعتماداً على آلياتها الذاتية في الربح والنمو، استيعاب نسبة كبيرة من الأعداد الوافدة لسوق العمل كل عام. ولتأكيد القدرة على البقاء والاستمرار لهذه المشروعات الممولة فإن الهيئة تسعى لتعميق نقل التقنية وتحسين بناء القدرات الفردية والمؤسسية التي تستطيع تنفيذ التطوير الإنتاجي والخدمي بما يستجيب لتحديات الأسواق العالمية. ولهذا فان الهدف المباشر هو خلق

فرص عمل جديدة وكثيرة ولكن ليس على حساب تطوير التقنية للمنتج، وان المشروعات كثيفة العمالة المخطط لها في برامج هيئة مكافحة البطالة ليست إلا مرحلة إنتاجية مؤقتة يستتبعها ضرورة الانتقال إلى أشكال أعلى من المنتج ذي التقنية المرتفعة.

إن الإستراتيجية في المدى البعيد تسعى لرفد البنيان الاقتصادي بكفاءات أعمال علمية جديدة، وتوسيع المشاريع الجديدة والقائمة باتجاه إقامة نسيج صناعي خدمي حرفي زراعي يؤسس لمجتمع تشغيل أفضل للموارد البشرية والمادية. ويتحقق هذا النسيج من خلال خطة ربط بين التصور المرحلي والتصور الاستراتيجي مدعومة بمنهجية للتمويل تراعي تكلفة الفرصة والفرصة البديلة وعلى أسس ترتكز على بناء القدرات المستمر للأفراد والمؤسسات بما فيها الخطط المساندة في التدريب والإعلام والتأهيل والبحث والتطوير.

لقد وضعت الهيئة في تصورها مبكراً ضرورة ربط الإنتاج بأسواقه المحلية والخارجية من خلال معارض التسويق وشبكات التوزيع واتفاقيات التصدير، ودعم الشركات الكبيرة المؤهلة لاستيعاب منتجات المشروعات الصغيرة كمدخلات لها. وسيكون نشاط وحدة "التمويل الموازي" المقرر إنشاؤها في الهيئة أحد القنوات الاستثمارية التي تنشئ صناديق استثمارية تتبنى احتياجات المنشآت الكبيرة من مصادر خاصة وطنية وخارجية تحت مظلة الهيئة وخارج إطار مواردها العامة. إن قيام مشاريع كبيرة مستقبلاً تستطيع الاستفادة من المشاريع الصغيرة سوف يؤدي إلى التكامل بين الوحدات الاقتصادية حيث يمكن الاستفادة من الوفورات الاقتصادية سواء في مدخلات أو مخرجات الإنتاج.

٣ - منهجية ومكونات مشروع تخفيف البطالة

أ - منهجية المواجهة:

تتبنى الهيئة منهجية شمولية وبعيدة المدى للوصول إلى الفئات المستحقة فعلا بأكبر قدر من الدقة والسرعة والشفافية هذا من جهة، وبتناسق تحت مظلة سياسة الدولة في التطوير والتحديث للاقتصاد السوري من جهة أخرى. وتستند هذه المنهجية على ثلاث مكونات رئيسية هي:

١- خريطة الاحتياجات والبطالة:

وترتكز هذه الخريطة المقرر إجراؤها لسورية على المسح والاستقصاء والتحليل وتغطي كافة مناطق القطر، حيث تعمل على تحديد قائمة الاحتياجات المعيشية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاتصال والخدمات وحاجات المرافق العامة في كل منطقة، ومدى توافرها، وفيما كونها ريفية أو حضارية،؟ إضافة للتفاوت والبعد بين المراكز والأطراف، كما تعطي مؤشرا أوليا عن مدى انتشار الفقر بين سكان كل منطقة مقارنة بمعايير المركز وبالمعايير الوطنية الإجمالية للتنمية.

ويشكل حجم البطالة ونسبتها في كل قطاع وفي كل منطقة في سورية مؤشرا أساسيا لتحديد حجم المشكلة الاقتصادية المحلية والوطنية. وتعتمد الخريطة على قيمة مقارنة بين معدلات البطالة المنتشرة في كل منطقة ونوعيتها وتركيبتها وكذلك على صيغة مقاربة لمدى التزامن وعمق الترابط بين الفقر والبطالة. ومن المتوقع إنجاز هذه الخريطة قبل نهاية عام ٢٠٠٢ بحيث تساعد على تحديد مناطق التدخل المباشر، وبفاعلية أكثر فيما لو تركت لقوى العرض والطلب، كما تحدد آليات التدخل الأكثر فاعلية: هل هي مشروعات صغيرة؟ مشاريع أشغال عامة؟ أم مجرد تدريب أو مزيدا من التأهيل وتنمية مجتمع؟ وسوف تخدم هذه الخريطة ليس أنشطة هيئة البطالة وحدها وإنما أيضا كافة أنشطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتوجهات التدخل الإنمائي للمجتمع. ومن المقترح أن تنتهي هذه الجهود بإنشاء المركز الوطني للتشغيل الذي يرصد مشكلة البطالة في سورية بشكل دوري وآلي.

٢- الخريطة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة:

وهي تمثل جزءا من الحل على الجانب الآخر لمواجهة المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالبطالة. فهذه الخريطة تحليل اقتصادي لكيفية توجيه وتوزع المشروعات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، في مناطق القطر. وتقوم على بيانات المشاكل والاحتياجات الموضحة في خريطة الاحتياجات والبطالة. وهي بذلك تكمل آليات تنفيذ التدخل المباشر اللازمة التي تحددت في الخريطة السابقة.

وقد تمول الهيئة في مرحلة الانتشار الأولى كافة أنواع المشروعات الصغيرة على سبيل العلاج الاسعافي لمشكلة البطالة. ولكن بعد مرحلة محددة وبناء على معايير الإشباع في السوق المحلية والقدرة على التسويق والضرورة التقنية في تطوير المنتجات فان الخريطة الاستثمارية يجب أن تحدد الملامح التقنية للمشروعات في المرحلة التالية. ومهما يكن فانه من المنطقي أن تقوم كل المشروعات الممولة على منحى متخصص مستند على الميزة التنافسية في السلع والخدمات والمواد الأولية لكل منطقة أو محافظة. فمثلا قد توجه إلى المحافظة التي تملك مزايا بيئية متميزة على مشروعات سياحية وإنتاجية سياحية خاصة بها اكثر مما ستحظى به مناطق لا تحظى بتلك المزايا حتى ولو كانت البطالة فيها أعلى. وإنما ستوجه إليها نوعية أخرى من استثمارات المشاريع الملائمة

لها. وتشتمل الخريطة الاستثمارية أيضا على مؤشرات مرنة لعدد المشاريع الممولة وانتشارها في المناطق المستهدفة بحيث لا تولد تزاحما شديدا أو فائضا في الخدمات والإنتاج لا يمكن للسوق المحلية أو التصديرية استيعابه في اطار المنافسة الاقتصادية. وهذه ستؤسس بنية تكاملية موجهة لجذب الاستثمارات الكبيرة في المدى البعيد.

٣- دعم فاعلية القطاع الخاص:
وهذا يتأتى من خلال دعم المبادرات الفردية، وتشجيع العمل الخاص المشمول برعاية الدولة، مع فتح الباب لمنافسة حقيقية بين هذه المبادرات لتؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع مستوى التشغيل مع كفاءة في استخدام عناصر الإنتاج وكل ذلك مرتبط بجودة عالية من السلع والخدمات المنتجة. وتمثل خطوات إصلاح الاقتصادي التي تعني بزيادة الإنتاجية وتعبئة الموارد الاستثمارية الخاصة، والدخول في اتفاقات الأسواق العربية والدولية أهم مؤشرات دعم القطاع الخاص. وقد لا تكون كل هذه الأعمال من مسؤولية هيئة مكافحة البطالة وإنما حتما سوف تساهم في بلورة وتعجيل تنفيذ العديد منها. وتنظر الهيئة إلى إيجاد الوسائل الكفيلة في تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة مع ضمان توظيفها وتشغيلها لمزيد من العاطلين عن العمل وذلك كمرحلة ثانية من مشروع مكافحة البطالة.

ب- مكونات المشروع
للهيئة ثلاث برامج أساسية هي:

١- برنامج المشروعات الصغيرة
يعتبر هذا البرنامج العمود الأساسي في جهود الهيئة لتنمية روح المبادرة في الاستثمار. ولهذا فانه يتكون من نشاطين هامين:

- قروض المشروعات الصغيرة:
وهي مشروعات فردية صغيرة موجهة إلى المجالات الاستثمارية التي تزيد من القدرة الإنتاجية والخدمية للبلد وتخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تحسين دخل القائمين عليها. وتمنح القروض بناء على أسس الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى.

- القروض الأسرية (متناهية الصغر):
وهي أيضا مشروعات صغيرة ولكنها بمبالغ أصغر وموجهة إلى الأسرة لتحسين دخلها بتوفير تسهيلات ائتمانية، بقيم أصغر مما هي عليه الحال في المشروعات الاستثمارية الصغيرة، لرب الأسرة العامل المنتج، أو للمرأة المعيلة للأسرة من خلال جهات وسيطة مرتبطة بتنمية مصادر الدخل للشرائح الفقيرة من المجتمع.

معايير اختيار المشروعات:
- أن يوفر المشروع وظائف عمل جديدة.
- أن يستخدم المشروع التكنولوجيا المناسبة والحديثة.
- أن تتميز منتجات المشروع بالجودة وسهولة التسويق.
- أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية مناسبتين.
- أن يكون للجهات الوسيطة القدرة الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع.
- على المشروعات الأسرية الصغيرة :
- أن يدر مشروع دخلاً.
- أن يوفر المشروع تمويلاً و تسهيلاً ائتمانياً لمحدودي الدخل.

٢- برنامج الأشغال العامة والإسكان
يشمل برنامج الأشغال العامة والإسكان تنفيذ مشروعات في البنية الأساسية بهدف رفع المستوى المعيشي للفئات المستفيدة، واستيعاب عمالة كبيرة، مؤقتة ودائمة، مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب و الصرف الصحي، وأعمال صيانة المباني العامة، وتقوية أنظمة الري بما فيها الحديثة منها، وتنظيم المناطق العشوائية وتنمية القطاع الإسكاني. ويهدف إلى:
- تحسين البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجاً.
- استحداث نشاط دائم لصيانة المرافق العامة في المناطق الأقل نموا
- خلق وظائف دائمة مرتبطة بتقديم الخدمات على أسس اقتصادية.
- تنمية بيئة إنتاجية تساعد على الاستمرار في توفير فرص عمل جديدة.

٣- برنامج التدريب والتأهيل وتنمية المجتمع:

يقوم البرنامج بتمويل المشروعات التي تعنى بالتنمية البشرية بتقديم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التنمية الاجتماعية، وإتاحة التدريب وتوفير المعدات في مجال الحرف اليدوية وتوزيع المنتجات، وغيرها. وتهدف إلى:

- إتاحة فرص العمل لزيادة دخل الفئات المستفيدة.
- تشجيع المشاركة الشعبية في مجالي الأنشطة الإنتاجية و أنشطة التنمية الاجتماعية.
- دعم مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة.
- الربط بين الجمعيات غير الحكومية المحلية و العالمية.
- تنمية المواقع الأثرية والسياحية.
- تنمية استخدام المعلوماتية و التقنية.
- تنفيذ برامج تدريب تأهيل واسعة.
- تطوير برامج لتأهيل المؤسسات.

تقديرات استثمارات الهيئة موزعة حسب مصادرها وبرامج المشروع ٢٠٠٢- ٢٠٠٦
(مليون ل.س.)

مصدر التمويل المتوقع	المشروعات الصغيرة	الأشغال العامة والإسكان	التأهيل وتنمية المجتمع	الإجمالي
المتعددة	22,000	3,500	2,000	27,500
الثانية	750	2,500	1,000	4,250
المساهمات المؤسسية السورية	2,500	500	1,500	4,500
الحكومة السورية	5,000	0	0	5,000
غير محددة	4750	3500	500	8750
الإجمالي	35,000	10,000	5,000	50,000

* سعر الصرف: الدولار يعادل حوالي ٥٠ ل.س.

٤- واقع التقنية المرتبطة بموضوعات التشغيل

لا يزال استخدام التكنولوجيا في الدول العربية متدنياً قياساً إلى ما توصل إليه العالم الصناعي، ومع ذلك فإن المحاولات الحثيثة في هذا المجال تعتبر ذات شأن بالنسبة إلى إمكانيات الدول العربية. إن من أهم المظاهر التي تتأتى من خلال الاستخدام غير الفعال للتكنولوجيا هو تزايد أعداد العاطلين عن العمل، حيث كان الاعتقاد السابق بأن التكنولوجيا يمكن أن تحل محل العمالة ولكن الذي وضح بالتجربة لاحقاً هو أن التكنولوجيا يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة وكذلك لها دور بالتخفيف من العمالة الزائدة ضمن المؤسسات.

إن الموازنة بين الإحلال المتبادل (تكنولوجيا – عمالة) وبين توفير فرص العمل تغدو المحور المتعلق بموضوعات التشغيل التي تفرض نفسها كلما تقدمت التقنية وازدادت مشاكل البطالة. وتتجلى مظاهر التشغيل باستخدام التكنولوجيا بـ:

١- استخدام التقنية في رفع الطاقة الإنتاجية: وهذا يؤدي عادة إلى خلق وظائف جديدة ترتبط باستيعاب الطاقة الإنتاجية الإضافية، باستقدام عمالة جديدة وإحداث مهن جديدة وفتح قنوات تسويقية عالية الأداء. وهذا لا يستدعي استقدام أرقى تكنولوجيا بل استقدام أنسب تكنولوجيا.

٢- استخدام التقنية في رفع القيمة المضافة: وهذا يتحقق بالاستخدام الأفضل لوسائل الإنتاج وزيادة الكفاية الاستثمارية لها وتحقيق المزيج الأفضل في استخدام اليد العاملة ومستلزمات الإنتاج والأصول الرأسمالية. ويحقق هذا المزيج زيادة خبرة اليد العاملة في

عملية الإنتاج وزيادة المردود الاقتصادي الذي يؤهلها للعمل في أسواق ذات دخول أعلى.

٣- استخدام التقنية في التأهيل والتدريب: يعتبر ذلك من أولى الخصائص المكونة للعمالة ذات القدرة المتفاعلة مع متطلبات السوق المحلية والعالمية، مما يتيح التزويد المستمر لسوق العمل وامتصاص الأفواج الداخلة كل سنة لها على أسس التشغيل الكفء. وتتيح التقنية تطبيق مقولات الاقتصاد السياسي على رأس المال البشري من إنتاج وتوزيع وتصدير. وهذا يضمن تفعيل هذه الموارد لتحقيق ديناميكية مستمرة.

إن البنية التحتية في مجالات التكنولوجيا هي بنية متحركة يجب أن تخضع للتطوير بشكل مستمر وهذا ما يميزها عن البنية التحتية في القطاعات الأخرى. ويعتبر العامل التكنولوجي عاملا دائم التحديث مما يجعل البنية المرتبطة به عالية التكلفة. وقد لحظت الموازنات الحكومية في الجمهورية العربية السورية هذا الموضوع في السنوات الأخيرة. وقد تم تخصيص القسم الأعظم في الموازنة الاستثمارية للدولة لمشاريع الاستبدال والتي تقضي باستقدام تكنولوجيا حديثة وكذلك التوسع الكبير في مجال الاتصالات والعمليات المرتبطة بها.

إن نوعية وتكلفة التجهيزات التقنية تبدو محكومة بالمواصفات والشروط التي تفرضها الدولة المنتجة للتكنولوجيا، وبالتالي فإن ارتهان الواقع إلى حد ما بالمتطلبات الأخرى يساهم في عدم نمو صناعة تجهيزات محلية مما يؤدي إلى حرمان العديد عن العاطلين من دخول مجال واسع للإنتاج. وينجم عن هذه الحالة التقنية ظهور المؤسسات الراعية والمزودة بشكل كبير ومؤثر حيث لا يمكن الاعتماد على مبادرات الأفراد والباحثين إلا في إطار مؤسساتي. إن ذلك يستدعي قيام الحكومات والمنظمات العربية والدولية بتقديم الدعم المؤسسي من خلال النهوض بالإمكانيات الذاتية (بشرياً ومادياً). وهذا لا يعني بالضرورة الابتعاد عن التعاون التقني والعلمي مع المؤسسات المتطورة في هذا المجال.

٥-استراتيجيات نقل واستخدام التقانة في مشروع مكافحة البطالة:

انسجاما مع واقعها ودورها في مسيرة التطوير والتحديث التي تنتهجها سورية فقد تبنت هيئة مكافحة البطالة العامل التكنولوجي كأهم الاستهدافات التي تبتغيها. فهي وان هدفت إلي خلق فرص عمل جديدة مما يعني الاعتناء بجانب المنهجية كثيفة العمالة ألا أنها تسعى إلي جعل العامل التقني بديلا عن كثافة راس المال. ويعود ذلك لإيمانها بهوية المؤسسة كنموذج مميز للإدارات العامة وللقناعة بأهمية التكنولوجيا ودورها في توظيفات متعاظم للبطالة. وتتطلع الهيئة إلى إنجاز مساهمات كبيرة في دعم المشاريع والأنشطة التي تملك طبيعة تقنية مميزة تقوم بها الآن الحكومة السورية.

أولا: مشاريع وأنشطة حالية ذات طبيعة تقنية متميزة:

أ- خدمات التدريب والتأهيل باستخدام الجامعة الافتراضية.

يعتبر إطلاق الجامعة الافتراضية في سورية خطوة متقدمة في مجال التعليم والتأهيل للقوى البشرية. وتمثل هذه الجامعة رمزا للتوجه التقني الذي تنوي سورية تطبيقه في كافة جوانب الإنتاج والخدمات للمرحلة القادمة. وارتباطها الجامعة العلمي مع أكثر من ٣٠٠ جامعة علمية مرموقة يعطيها المصداقية العلمية المؤهلة لمزيد من المعرفة في المجتمع السوري. وهي في هذا الإطار تعتبر قناة مميزة للتدريب والتأهيل بمهارات وعلوم جديدة مما يساهم إلى حد مقبول بزيادة خبرة وكفاءة اليد العاملة السورية ويساهم بذات الوقت بفتح أبواب لفرص عمل جديدة داخل وخارج سورية. ولهذا فان وجود الجامعة الافتراضية على الرغم من بدايته يعزز المساهمات المحتملة للمبادرات الفردية ويفتح مجالات أرحب لخلق مهن جديدة، وهذا يفرض على هيئة مكافحة البطالة التفكير بشكل مسبق بتطوير وتوسيع مجالات العمل لاستيعاب المهارات الجديدة التي يمكن أن تقدمها مثل هذه المبادرات التقنية.

ب - تعزيز شبكة الاتصال بين الاستثمارات الصغيرة:

يتوقع أن تمول هيئة مكافحة البطالة بين ٥٠ إلي ٨٠ ألف مشروعا صغيرا ومتناهي الصغر خلال فترة الخمس سنوات العمل القادمة. وهنا تظهر الحاجة الإدارية والتنسيقية والتنظيمية ملحة للربط بين الاستثمارات الممولة من قبل الهيئة مع مدخلات الإنتاج مع مخرجات الإنتاج وحاجة الأسواق المحلية والخارجية. وهذا الربط يحقق استمرار خلق فرص عمل جديدة وأداء إداري عالي إضافة إلى وفورات مهمة ناتجة عن تخفيض التكاليف التسويقية لكل مشروع على حدة وكذلك وفورات إنتاجية ناتجة عن تكامل المشاريع. إن النظرة الطموحة لهذا الأمر تتطلب تجهيزات تقنية مع نظام تدريبي منسجم لغايات المشاريع. ولهذا فان الاعتماد المبكر على نظم المعلومات والتقنية التنظيمية والإنتاجية سوف يساهم في الوصول إلى مستوى ترابطي مما يؤهل لدخول مشاريع استثمارية كبيرة في أماكن المشاريع الصغيرة ضمن شبكة الاتصال المأمولة.

ج- فتح قنوات تشغيل العمالة بالتركيز على استخدام التقنية:

إن كل ما سبق يشير بجلاء إلى أهمية التقنية في مسائل التشغيل وهذا يعتبر حكماً واجب التحقيق بإدخال التكنولوجيا لصناعات الخدمات (متوسطة العمل -متوسطة رأس المال). وبهذا الإطار خصصت الهيئة تسهيلات ائتمانية واسعة للخرجين الجامعيين في الثلاثة الأشهر الماضية فقط حوالي مليار ليرة سورية من خلال المصرف الصناعي ومصرف التوفير. وقد شجعت شروط الإقراض والتمويل إلى ضرورة استخدام التكنولوجيا في المشاريع، واستقدام آلات جديدة، وإعطاء ميزات إضافية للمشاريع التي تستخدم التقنية بكثافة مثل أنشطة المعلوماتية والأساليب الحديثة وبراءات الاختراع وغيرها.

د- تحقيق نظام إدارة المعلومات على مستوى المشروع MIS

إن الربط الشبكي بين فروع الهيئة في المحافظات وبين الإدارة العامة مع إمكانية الوصول والتعامل مع الجهات الوسيطة في حال توافق أنظمة الربط الشبكي يعتبر من المهام الحديثة التي تقوم بإحداثها في مجالات عملها. إن نظام إدارة المعلومات الذي بدأت الهيئة بتنفيذه يتيح للهيئة إمكانية تدفق المعلومات من ١٤ فرعا للهيئة ومعالجتها مما يشكل مدخلاً مهماً لنظام دعم القرار. وتبدو الأهمية المتعاظمة لذلك خلال الاطلاع اليومي على سير العمل ومتابعة الصعوبات التي يمكن أن تحدث وإيجاد الوسائل الحديثة لمعالجتها، ويتيح الـMIS للفرع إمكانية التنسيق بين المشاريع الصغيرة المتماثلة وربطها مع بعضها في مرحلة لاحقة. وسوف يتم ربط شبكات الهيئة مع شبكات المصارف المشاركة وشبكة سجل العاملين في الدولة وشبكة التأمينات الاجتماعية ومكاتب التشغيل والتوظيف في المحافظات مما سيساهم في خلق مجتمع إنتاجي منظم، ويحدد حجم البطالة بصورة اكثر دقة بشكل دوري.

ثانياً: مشاريع وانشطة مقترحة ذات طبيعة تقنية متميزة:

إن النظرة العامة المستقبلية تنقلنا إلى مجالات أرحب بالتعامل مع موضوع التقنية بشكل علمي ومنهجي يبشر بإنجازات افضل، ومثال ذلك الاقتراحات التالية المقدمة والتي يمكن أن تؤسس لعمل عربي مشترك في إطار مؤسساتي معزز بقدرات مالية وفنية هامة:

١-تمويل المشروعات الصغيرة في القرية الإلكترونية المقترحة:

يهدف مشروع القرية الإلكترونية إلى إيجاد حاضنات تكنولوجية ذات صيغة تجارية تساهم في تعزيز قدرات البحث العلمي في مجال التقنية لمزيد من التطوير في هذا القطاع وفي ذات الوقت خلق فرص عمل جديدة للاستفادة من استثمار التكنولوجيا اقتصادياً. وتجري الآن في سورية تحضيرات متواصلة لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ مع مطلع العام القادم. وهذه القرية مشروع رائد يتوقع أن تؤمن العديد من فرص العمل ذات الاختصاص العالي والنوعية المتميزة. وتنوي هيئة مكافحة البطالة المشاركة في المشروع بالطرق الممكنة وذلك انطلاقاً من دورها الخاص لخلق فرص عمل وتستطيع تحقيق ذلك عن طريق تقديم قروض للمستفيدين تصل إلى ٧٥٠ ألف ليرة سورية كمرحلة أولى ترتفع في حال المشاريع المشتركة إلى ٣ مليون ليرة سورية.

٢- تحقيق وسائل الاقتصاد المنزلي وعمل المرأة في المنزل:

يعتبر الاقتصاد المنزلي اليوم من أهم موارد الدخل بالنسبة للأسرة الفقيرة وللأسرة الريفية وللمرأة بشكل خاص. ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة فرص العمل حيث لا تتعدى سوى التجهيزات البسيطة المطلوبة، والى طبيعة العمل في الاقتصاد المنزلي التي لا تحتاج إلى الترخيص والإنشاء. ونظرا إلي أن الاقتصاد المنزلي في سورية لا يستطيع الوصول بسهولة إلي سوق الائتمان النظامي تمكن العاطلين فيه من الإنتاج، فقد خصصت هيئة مكافحة البطالة جزءاً مهماً من الميزانية الشتغيلية لدعم الاقتصاد المنزلي. وقد سني بنشاط القروض الأسرية (المتناهية في الصغر) حيث يبلغ الحد الأقصى للقرض الفردي حوالي ١٠٠,٠٠٠ ل.س يساعد الأسرة على شراء ما يلزم لأجل تقديم خدمات أو صناعة منتجات صغيرة. وقد تنبت الهيئة حتى الآن أكثر من مشروع في هذا الإطار كان آخرها (مشروع إحياء صناعة الحرير) بقيمة تمويل تقدر بـ ٣٠٠ مليون ليرة ستوزع على شكل قروض أسرية لإعادة صناعة الحرير في سورية.

ومن جهة أخرى فإن مشاريع الأشغال العامة التي تمولها الهيئة في المناطق المحرومة سوف تساهم بتزويد بعض المناطق بالخدمات الأساسية ومنها (وسائل الاتصال) سوف تمكن من تقديم الخدمات عن طريق الهاتف وأيضا مشاريع الطاقة (الكهرباء) ستساهم في إقامة الورشات الصغيرة للصناعات اليدوية في المنازل. وهذا سيمكن الهيئة بعد فترة من إقامة معرض متخصص بمنتجات المشاريع الصغيرة مع إمكانية فتح قنوات تسويقية خارجية للتصدير وخاصة ما يتعلق بالصناعات التقليدية التي تشتهر بها سورية.

٣- مساعدة الفلاحين والحرفيين على إنتاج سلع جديدة باستخدام التكنولوجية متطورة.

إن الإنتاج النمطي التقليدي غالبا ما يؤدي إلى تقادم السلع بالشكل الذي لا تصبح فيه منسجمة مع معطيات العصر، ويبدو هنا تدخل

العامل التكنولوجي مهما قياسا على التطور الهائل الحاصل في إنتاج سلع جديدة. إن رؤية تقوم على إقامة نشاطات صناعية زراعية وحيوانية جديدة تعتبر أساسية لتنوع السلع المنتجة والمستهلكة. وهذا يعتمد على مدى التعاون مع مراكز البحوث العلمية الزراعية في سورية والتي تحاول استنباط أنماط جديدة من المزروعات وغيرها.

إن إنتاج سلع جديدة يساهم في خلق فرص عمل جديدة، لأن السلعة الجديدة بحاجة إلى منتج جديد ومسوّق جديد وموزع جديد ومستهلك جديد. وكل ذلك ينشط الدورة الاقتصادية ويزيد من فرص العمل. وينسحب الأمر على الصناعات الحرفية والتي تبدو هنا أوسع مجالاً مما يؤدي على خلق فرص عمل كبيرة وذات شان. إن الأساليب غير المباشرة تبدو أكثر نجاعة في تحقيق أهداف زيادة التشغيل وهذا يحتاج إلى عملية (خلق) للأفكار بحيث يصبح امتصاص مخزون العاطلين نتيجة حتمية لاستخدام التكنولوجيا.